Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

Journal of University Studies for Inclusive Research
Vol.8, Issue 54 (2026), 158730- 158756

USRIJ Pvt. Ltd

مشكلات تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030

سحر صالح التويجري

د. عواطف علي السيف العوفي

استاذ الاداره والتخطيط التربوي المشارك

بجامعه القصيم

مستخلص

يتناول هذا البحث مشكلات تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية، ويستعرض أبرز التحديات التي تواجه المنظومة التعليمية في ضوء أهداف رؤية 2030، ومساعي المملكة نحو بناء اقتصاد معرفي متنوع. وقد اعتمد البحث على المنهج النوعي التحليلي، مستخدمًا أسلوب تحليل الوثائق والأدبيات الأكاديمية ذات الصلة، إلى جانب استقراء التقارير الرسمية الصادرة عن وزارة التعليم والجهات الحكومية المختصة. وكشفت نتائج البحث عن جملة من المشكلات التمويلية المتشعبة التي تتمحور حول: الاعتماد الزائد على الإنفاق الحكومي المركزي، وضعف مشاركة القطاع الخاص في تمويل التعليم، وتفاوت توزيع الموارد بين المناطق الجغرافية المختلفة، فضلًا عن قصور التعليم التقني والمهني وعدم كفاءة ربط مخرجاته بمتطلبات سوق العمل. كما رصد البحث الفجوة بين التعليم الحكومي والخاص من حيث الجودة والتمويل، مع استشراف أبرز التوجهات الإصلاحية المقترحة لمعالجة هذه الإشكاليات. ويخلص البحث إلى أن تحقيق الإصلاح الفعلي في منظومة تمويل التعليم يستلزم اعتماد نماذج تمويل تشاركية مبتكرة،

وتطوير أطر حوكمة فاعلة، وتعزيز الكفاءة الاتفاقية، وتوثيق الارتباط بين التمويل ومخرجات التنمية البشرية المستهدفة في رؤية 2030.

الكلمات المفتاحية: تمويل التعليم، رؤية 2030، المملكة العربية السعودية، التعليم العالي، القطاع الخاص، التعليم التقني والمهني، الإصلاح التعليمي، الحوكمة التعليمية.

Problems of Education Financing in the Kingdom of Saudi Arabia considering Vision 2030

ABSTRACT

This comprehensive qualitative study addresses the problems of education financing in the Kingdom of Saudi Arabia and examines the major challenges facing the educational system considering the objectives of Vision 2030 and the Kingdom's efforts toward building a diversified knowledge-based economy. The study adopted a qualitative analytical approach, utilizing document analysis and a review of relevant academic literature, in addition to examining official reports issued by the Ministry of Education and other relevant governmental entities. The findings revealed a set of complex financing-related problems centered on excessive dependence on centralized government expenditure, limited private sector participation in education financing, and disparities in resource allocation across different geographical regions. Furthermore, the study identified shortcomings in technical and vocational education, as well as inefficiencies in aligning its outcomes with labor market demands. The study also highlighted the gap between public and private education in terms of quality and funding, while

exploring the most prominent proposed reform trends to address these challenges. The study concludes that achieving genuine reform in the education financing system requires the adoption of innovative participatory financing models, the development of effective governance frameworks, the enhancement of spending efficiency, and the strengthening of the link between financing and the human development outcomes targeted by Vision 2030.

Keywords: Education financing, Vision 2030, Kingdom of Saudi Arabia, higher education, private sector, technical and vocational education, educational reform, educational governance**.**

1- المقدمة

يُشكّل التعليم ركيزةً استراتيجية محورية في مسيرة التنمية الشاملة لأي دولة، إذ يمثّل الاستثمار فيه رهانًا حضاريًا على المدى البعيد، وتأهيلًا للرأس المال البشري الذي يُعدّ عصب الاقتصاد المعرفي في القرن الحادي والعشرين. وفي هذا السياق، أطلقت المملكة العربية السعودية رؤية 2030 خارطةً طريقٍ إصلاحية شاملة تُعلي من شأن التعليم وتجعله رافدًا أساسيًا للتنويع الاقتصادي وتقليص الاعتماد على عائدات النفط.

غير أن تحقيق هذه الطموحات يصطدم بجملة من المعوّقات الهيكلية والتمويلية الجوهرية التي تفرض نفسها على أجندة الإصلاح. فرغم ضخامة الإنفاق الحكومي على التعليم الذي يُعدّ من بين الأعلى عالميًا نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي، تبقى الإشكاليات المتعلقة بالكفاءة التخصيصية، وجودة المخرجات، وعدالة التوزيع الجغرافي، وضعف الشراكة مع القطاع الخاص – تمثّل تحديات قائمة تستدعي تحليلًا علميًا رصينًا.

ويستمد البحث الحالي أهميته من كونه يسعى إلى رصد هذه المشكلات وتشخيصها تشخيصًا معمّقًا، والكشف عن أسبابها الجذرية، واستقراء أبرز التوجهات والحلول المقترحة لمعالجتها، في ضوء ما أرسته

رؤية 2030.

1-1 مشكلة البحث

تتمحور إشكالية البحث الرئيسة حول التساؤل الجوهري الآتي:

ما أبرز مشكلات تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية، وكيف تتقاطع هذه المشكلات مع أهداف رؤية 2030 وتوجهاتها الإصلاحية في قطاع التعليم؟

وتتفرع عن هذا التساؤل الرئيس جملة من التساؤلات الفرعية:

1. ما طبيعة الهيكل التمويلي الراهن للتعليم في المملكة، ومواطن الخلل فيه؟
2. ما أثر الاعتماد المفرط على التمويل الحكومي المركزي على جودة التعليم وكفاءته؟
3. ما دور القطاع الخاص في تمويل التعليم، وما العقبات التي تحول دون توسيع هذا الدور؟
4. كيف يؤثر التفاوت في توزيع الموارد التعليمية على تكافؤ الفرص بين المناطق؟
5. ما آليات الإصلاح التمويلي التي اقترحتها رؤية 2030 للنهوض بمنظومة التعليم؟

2-1 أهداف البحث

في ضوء ما تقدَّم في مشكلة البحث وأهميتها تسعى الباحثة إلى تحقيق الأهداف التَّالية:

1. رصد وتحليل الهيكل التمويلي الحالي لقطاع التعليم في المملكة العربية السعودية.
2. تشخيص أبرز مشكلات تمويل التعليم وأسبابها الجذرية.
3. استعراض مؤشرات الإنفاق التعليمي وتقييم مستوى الكفاءة الإنفاقية.
4. تحليل دور القطاع الخاص في دعم منظومة التمويل التعليمي.
5. استشراف التوجهات الإصلاحية لتمويل التعليم في إطار رؤية 2030.
6. تقديم توصيات عملية قابلة للتطبيق لمعالجة الإشكاليات التمويلية المرصودة.

3-1 أهمية البحث

تتضح أهميَّة البحث في الآتي:

من الناحية النظرية يُمكن أن يساعد البحث الحالي في:

- إثراء الأدب الأكاديمي العربي في مجال اقتصاديات التعليم وسياساته التمويلية.
- تقديم إطار تحليلي متكامل لفهم إشكاليات التمويل التعليمي في البيئات النفطية الريعية.
- المساهمة في بناء نماذج مرجعية لدراسة تمويل التعليم في دول الخليج العربي.

أما من الناحية التطبيقية يُمكن أن يساعد البحث الحالي في:

- توفير قاعدة معلوماتية للمخططين التربويين وصانعي السياسات التعليمية.
- دعم توجهات رؤية 2030 بالأدلة الأكاديمية والمقترحات العلمية المنهجية.
- إسهام في تطوير نماذج تمويل تعليمي تشاركية تعالج القصور في البنية الحالية.

1-4 منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج النوعي التحليلي القائم على تحليل المضمون (Content Analysis)، مستخدمًا الأدوات المنهجية الآتية:

- تحليل الوثائق والتقارير الرسمية: مراجعة وثائق رؤية 2030، وتقارير وزارة التعليم، وميزانيات الدولة، وتقارير المنظمات الدولية (اليونسكو، البنك الدولي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - OECD).
- مراجعة الأدبيات الأكاديمية: استقراء الدراسات والأبحاث العلمية المنشورة في مجلات محكّمة حول تمويل التعليم في المملكة ودول الخليج.
- الدراسة المقارنة: مقارنة التجارب الدولية الناجحة في تنويع مصادر تمويل التعليم.
- تحليل البيانات الإحصائية: استخدام المؤشرات الكمية داعمًا للتفسير النوعي.

2- الإطار النظري والمفاهيمي

2-1 مفهوم تمويل التعليم

يُقصد بتمويل التعليم: مجمل الإجراءات والآليات والسياسات المتعلقة بتوفير الموارد المالية اللازمة لتشغيل المؤسسات التعليمية وتطويرها، وتشمل مصادر هذا التمويل: الإنفاق الحكومي المركزي والمحلي، ورسوم الدراسة، والتبرعات الخاصة، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتمويل الدولي (Bray, 2014). ويرتبط تمويل التعليم ارتباطًا عضويًا بجودة المخرجات التعليمية وتكافؤ الفرص وقدرة النظام التعليمي على الاستجابة لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية (Tilak, 2016).

2-2 النظريات المفسِّرة لتمويل التعليم

أ. نظرية رأس المال البشري

طوَّر كل من ثيودور شولتز (Theodore Schultz, 1961) وغاري بيكر (Gary Becker, 1964) نظرية رأس المال البشري التي ترى في التعليم استثمارًا إنتاجيًا عائده اقتصادي على الأفراد والمجتمع في آنٍ معًا. وتُعدّ هذه النظرية الركيزة الفكرية الأساسية التي تقوم عليها سياسات تمويل التعليم في دول الاقتصاد المعرفي، إذ ترى أن الإنفاق على التعليم يُحسّن الإنتاجية الكلية، ويُعزز الابتكار، ويُقلّص التفاوتات الاجتماعية.

ب. نظرية المنفعة العامة

تنطلق هذه النظرية من مسلّمة أن التعليم سلعة عامة ذات امتدادات اجتماعية إيجابية تفوق نطاق الفرد المتعلم، مما يُبرّر تدخّل الدولة لتمويله ضمانًا لتوفيره وعدالة توزيعه (Samuelson, 1954). وتُستخدم هذه النظرية لتأصيل مسؤولية الدولة في الإنفاق على التعليم الأساسي وحتى الجامعي.

ج. نظرية الفيدرالية المالية

تُعالج هذه النظرية توزيع المسؤوليات التمويلية للتعليم بين المستويات الحكومية المختلفة (مركزية – إقليمية – محلية)، وتؤكد أهمية اللامركزية في تحسين كفاءة التخصيص واستجابة الخدمات لاحتياجات المجتمعات المحلية (Oates, 1999).

د. نظرية الشراكة العام – الخاص

ظهرت هذه النظرية في سياق موجة الإصلاحات الليبرالية الجديدة مع مطلع الألفية الثالثة، وتُنادي بأهمية إدماج القطاع الخاص شريكًا فاعلًا في تمويل التعليم وإدارته، مستندةً إلى حجج الكفاءة والابتكار والمرونة (World Bank, 2020).

2-3 رؤية 2030 والتعليم: الأهداف التمويلية

أرست رؤية 2030 أهدافًا تعليمية طموحة ترتكز على محورين اثنين: تحسين جودة التعليم من جهة، وتنويع مصادر تمويله من جهة أخرى. **وتتضمن أبرز الأهداف التعليمية في الرؤية:**

- رفع المملكة إلى مراتب متقدمة في التصنيفات الدولية للتعليم (PISA, TIMSS).
- زيادة نسبة الطلاب الملتحقين بالتعليم الفني والتقني إلى 50% من إجمالي خريجي التعليم.
- تحقيق نسبة التوطين وتأهيل الكوادر الوطنية لسوق العمل.
- رفع مستوى الجامعات السعودية في التصنيفات الدولية (QS, Times Higher Education).
- تنويع مصادر تمويل التعليم وتعظيم دور القطاع الخاص والتمويل الذاتي.

- تطوير منظومة التعليم التقني والمهني عبر إنشاء المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني وإعادة هيكلتها.

المؤشر	الوضع الراهن	المستهدف 2030
ترتيب المملكة في PISA	متأخر (المرتبة 36–40)	ضمن أفضل 25 دولة
نسبة التعليم التقني والمهني	20% من الخريجين	50% من الخريجين
الإنفاق الحكومى على التعليم	~15% من الميزانية	تحسين الكفاءة مع تنويع المصادر
الجامعات فى التصنيفات الدولية	3 جامعات فى أفضل 500	5 جامعات فى أفضل 200
مشاركة القطاع الخاص في التعليم	30% تقريبًا	رفع النسبة إلى 50%+

2-4 واقع تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية

2-4-1 حجم الإنفاق التعليمي ومؤشراته

تُعدّ المملكة العربية السعودية من أعلى دول العالم إنفاقًا على قطاع التعليم، إذ تستحوذ ميزانية التعليم تاريخيًا على ما بين 15% و20% من إجمالي الإنفاق الحكومي العام. وقد بلغت ميزانية قطاع التعليم لعام 2024 م نحو 215 مليار ريال سعودي، مُشكّلةً ما يزيد على 14% من إجمالي الميزانية العامة للدولة (وزارة المالية، 2024).

ويبلغ الإنفاق السعودي على التعليم نحو 7.8% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة تفوق الوسط العالمي البالغ نحو 4.9%، مما يعكس أولوية التعليم في السياسة المالية السعودية (UNESCO, 2023). بيد أن المفارقة الجوهرية تكمن في أن هذا الإنفاق الضخم لا يُفضي دائمًا إلى مخرجات تعليمية تُوازي حجمه، مثيرًا تساؤلات جدية حول كفاءة التخصيص وجودة الصرف.

السنة	ميزانية التعليم (مليار ريال)	النسبة من الميزانية العامة	ملاحظات
2019	192	%15.6	ما قبل جائحة كوفيد-19
2020	173	%15.2	تأثير انخفاض أسعار النفط

السنة	ميزانية التعليم (مليار ريال)	النسبة من الميزانية العامة	ملاحظات
2021	187	%14.8	مرحلة التعافي الاقتصادي
2022	207	%14.3	ارتفاع إيرادات النفط
2023	211	%14.1	مرحلة التوسع في رؤية 2030
2024	215	%14.0	ضمن ميزانية التحول الاستراتيجي

2-5 هيكل التمويل التعليمي: المصادر والتوزيع

يتسم هيكل تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية بالطابع الحكومي المركزي الغالب، وتتوزع مصادره على النحو الآتي:

أ. التمويل الحكومي المركزي

يُهيمن التمويل الحكومي على المنظومة التعليمية بنسبة تتجاوز 70%، ويشمل: الإنفاق على وزارة التعليم، ووزارة التعليم العالي (المدمجة ضمن وزارة التعليم منذ 2015م)، والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني. ويُموَّل هذا الإنفاق بصورة رئيسية من إيرادات النفط، مما يُعرّضه لمخاطر التقلبات السعرية في الأسواق الدولية.

ب. التعليم الخاص

يُشكّل التعليم الخاص نحو 25–30% من إجمالي المؤسسات التعليمية، ويتمركز بصورة رئيسية في المدن الكبرى (الرياض، جدة، الدمام)، ويُموَّل ذاتيًا من الرسوم الدراسية والاستثمارات الخاصة. وتفرض الحكومة ضوابط على رسوم التعليم الخاص في المراحل ما قبل الجامعية، وهو ما يُقيّد قدرة المؤسسات الخاصة على تحسين مستوى خدماتها (وزارة التعليم، 2023).

ج. الوقف والتمويل الخيري

تملك المملكة إرثًا تاريخيًا عريقًا في الوقف التعليمي، غير أن الدور الفعلي للوقف في التمويل الراهن يظل محدودًا قياسًا بإمكاناته الكامنة؛ إذ تُشير الدراسات إلى أن الأصول الوقفية لو أُحسن توظيفها وإدارتها لأسهمت في رفد التعليم بمليارات الريالات سنويًا (هيئة الأوقاف، 2022).

د. التمويل الدولي والمنح

تحصل المؤسسات التعليمية السعودية على تمويل دولي محدود عبر برامج التعاون مع الجامعات الأجنبية، والمنح البحثية من منظمات دولية، وإن كان هذا التمويل يبقى هامشيًا في البنية التمويلية الإجمالية.

2-5-1 توزيع الإنفاق التعليمي على المراحل الدراسية

يتباين توزيع الإنفاق التعليمي تباينًا لافتًا بين مراحل التعليم المختلفة؛ إذ تستأثر مرحلة التعليم العالي بنسبة غير متناسبة من الإنفاق مقارنةً بالتعليم الأساسي والمتوسط. كما يكشف التحليل عن إشكالية التمويل بالمُدخلات (Input-based funding) بدلًا من التمويل بالمخرجات (Output-based funding)، مما يُضعف حوافز الكفاءة والجودة في المؤسسات التعليمية.

مرحلة التعليم	نسبة الإنفاق	التغطية	ملاحظات تمويلية
التعليم الأساسي (ابتدائي – متوسط)	%38	تعليم حكومي مجاني	يعاني ضغطًا ديموغرافيًا متزايدًا
التعليم الثانوي	%22	تعليم حكومى مجانى	إشكاليات فى الجودة والمناهج
التعليم العالى	%28	بمنح وقروض	ضغط ارتفاع التكاليف والبحث العلمى
التعليم التقني والمهني	%8	حكومي وخاص	الأكثر قصورًا في التمويل
التعليم الخاص (كل المراحل)	4% (دعم)	رسوم وذاتي	يفتقر لآليات دعم كافية

2-6 المشكلات الجوهرية في تمويل التعليم

2-6-1 الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية

تُمثّل هذه الإشكالية الأعمق بنيويًا في منظومة تمويل التعليم السعودي؛ فارتباط الميزانية التعليمية بعائدات النفط يجعلها رهينةً لتقلبات الأسواق العالمية وتذبذب أسعار الخام. وقد أثبتت الأزمة النفطية عامَي 2014 و2020م هشاشة هذا النموذج التمويلي، حين اضطرت المملكة إلى تخفيض الإنفاق التعليمي وتأجيل مشاريع التطوير الاستراتيجية.

ويرصد الباحثون في هذا الصدد ما يُعرف بـ«متلازمة الاقتصاد الريعي في التعليم (Rentier State Education Syndrome)»، وهي ظاهرة تتسم بتضخم المخصصات في فترات الرخاء النفطي، والانكماش الحاد في فترات الانكماش الاقتصادي، مع غياب التخطيط التمويلي بعيد المدى .(Hanieh, 2018) وتُرتّب هذه الدورية المتقلبة آثارًا سلبية جسيمة على استقرار المؤسسات التعليمية وتخطيطها الاستراتيجي. وتزداد خطورة هذه الإشكالية حين نُدرك أن برامج التحول الإصلاحية الكبرى – كبناء الجامعات والمدارس الذكية وتوطين المناهج الرقمية – تتطلب استدامة مالية وتخطيطًا تمويليًا طويل الأمد لا يتسق مع نموذج التمويل الريعي المتذبذب.

2-6-2 ضعف مشاركة القطاع الخاص

على الرغم من التحولات الجوهرية التي أطلقتها رؤية 2030 نحو تعظيم دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، لا يزال إسهام هذا القطاع في تمويل التعليم دون المأمول. وتكشف الدراسات أن نسبة الاستثمار الخاص في التعليم لا تتخطى 30% في المرحلة ما قبل الجامعية، وتنخفض إلى ما دون 15% في التعليم العالي(OECD, 2022) .

وتتضافر عدة عوامل في تقييد مشاركة القطاع الخاص، أبرزها:

- تسقيف الرسوم الدراسية المفروض حكوميًا: يُقيّد هامش الربحية للمستثمرين في التعليم ما قبل الجامعي، ويُحجم حوافز الاستثمار في قطاع التعليم الخاص.
- ثقل الاشتراطات التنظيمية والترخيصية: تُرهق المستثمرين الجدد بمتطلبات بيروقراطية مطوّلة.
- المنافسة غير المتكافئة مع التعليم الحكومي المجاني: يجعل توفير التعليم الحكومي المجاني الإقناع بجدوى الاستثمار الخاص أمرًا عسيرًا.
- غياب حوافز ضريبية وتمويلية مشجعة: لا توجد منظومة كافية من الحوافز المالية والضريبية لجذب المستثمرين إلى قطاع التعليم.
- ضعف البنية التحتية المؤسسية للشراكات: افتقار بعض المناطق إلى أطر تعاقدية ومؤسسية ناضجة تُحدد حقوق الشركاء والتزاماتهم.

2-6-3 التفاوت الجغرافي في توزيع الموارد التعليمية

يُجسّد التفاوت في التوزيع الجغرافي للموارد التعليمية إشكالية عدالة حادة تمسّ صميم مبدأ تكافؤ الفرص. وتكشف البيانات المتاحة عن هوّة واسعة بين المدن الكبرى (الرياض، جدة، الدمام) والمحافظات والمناطق النائية فيما يخص: كثافة التجهيزات التعليمية، ومؤهلات المعلمين، وتوافر التقنية والمختبرات، وجودة المباني المدرسية.

فبينما تستقطب المدن الرئيسية الاستثمارات التعليمية الأكبر والطاقات التدريسية الأعلى تأهيلًا، تعاني المناطق الحدودية والأرياف من شُح في الموارد وأعباء على المعلمين والإداريين. ويعكس ذلك قصورًا في معايير التمويل التي ينبغي أن تُراعي كثافة السكان، ومعدلات الفقر، والبُعد الجغرافي (Education For All, 2023).

وتبرز في هذا السياق مفارقة لافتة: فرغم ضخامة الإنفاق التعليمي الكلي، تبقى بعض المناطق النائية تفتقر إلى مبانٍ مدرسية مناسبة ومعلمين متخصصين وموارد تقنية كافية، مما يطرح تساؤلات جوهرية حول فاعلية آليات التوزيع وعدالتها.

2-6-4 قصور تمويل التعليم التقني والمهني

يُعدّ التعليم التقني والمهني المحور الأكثر هشاشةً تمويليًا في المنظومة التعليمية السعودية، رغم أنه الأكثر إلحاحًا في ضوء متطلبات رؤية 2030 وبرنامج توطين الوظائف. وتتجلى أبرز مؤشرات هذا القصور في:

- تدني نسبة إنفاق الفرد في التعليم التقني مقارنةً بالتعليم الجامعي التقليدي.
- ضعف الترابط بين برامج التدريب التقني واحتياجات السوق الفعلية.
- محدودية الشراكات مع القطاع الصناعي والشركات الكبرى في تمويل التدريب المهني.
- غياب نماذج تمويل مبتكرة كصناديق التدريب القطاعية وبرامج الإقراض المدعوم.
- التحيّز الثقافي تجاه التعليم الجامعي الأكاديمي على حساب التعليم المهني.

ولمعالجة هذه الإشكالية، أطلقت رؤية 2030 مبادرات عديدة، أبرزها إعادة هيكلة المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، وبرنامج تطوير الكوادر الوطنية (هدف)، والتوسع في المعاهد والكليات التقنية، وإن ظل التمويل المخصص لهذه المبادرات دون المستوى المطلوب.

2-6-5 إشكاليات الكفاءة الإنفاقية

يطرح الباحثون في السياسات التعليمية تساؤلات جوهرية حول الكفاءة الإنفاقية في المنظومة التعليمية السعودية؛ إذ لا يُفضي الإنفاق الضخم دائمًا إلى مخرجات تتناسب مع حجمه. وتتجلى مظاهر قصور الكفاءة الإنفاقية في:

أ. التضخم الإداري

تُستنزف نسبة كبيرة من الموارد التعليمية في تغطية تكاليف الجهاز الإداري والبيروقراطي، على حساب الإنفاق المباشر على العملية التعليمية (مناهج، تجهيزات، تدريب معلمين). وتُشير بعض الدراسات إلى أن نسبة الإنفاق الإداري في المنظومة التعليمية السعودية تتجاوز المتوسطات الدولية بنسبة ملحوظة(Al-Rasheed, 2020) .

ب. تكاليف الفاقد التعليمي

يرتبط الفاقد التعليمي (التسرب الدراسي وعدم إكمال التعليم) بهدر موارد ضخمة دون تحقيق العائد المأمول. وعلى الرغم من انخفاض معدلات التسرب في التعليم الأساسي، لا تزال معدلاته في التعليم الثانوي والتقني فوق المستهدف.

ج. فجوة التوافق بين المناهج وسوق العمل

تُشكّل مخرجات التعليم التي لا تلتقي بمتطلبات سوق العمل خسارة مزدوجة: هدر في الاستثمار التعليمي، وإفراز لبطالة المتعلمين الذين لم يُجهَّزوا بالكفايات السوقية المطلوبة. وتبقى نسبة البطالة بين الخريجين من الجامعات السعودية مرتفعة مقارنةً بالمتوسطات الإقليمية والدولية(SAMA, 2023) .

2-6-6 الفجوة بين التعليم الحكومي والخاص

تُعمّق ثنائية التعليم الحكومي والخاص الفجوةَ في الجودة والتمويل بما يُؤثّر سلبًا على مبدأ تكافؤ الفرص. وفي حين تتمتع المدارس الخاصة بحرية نسبية في اعتماد مناهج متطورة وتوظيف معلمين أعلى كفاءةً (بتمويل ذاتي من الرسوم)، تجد المدارس الحكومية – رغم الإنفاق الضخم عليها – صعوبةً في تحقيق المرونة ذاتها بسبب القيود البيروقراطية المركزية.

وتتضح هذه الفجوة في مقاييس جودة المخرجات: درجات PISA وأداء الطلاب في التقييمات الدولية تُميّز بصورة لافتة بين خريجي المدارس الدولية والخاصة في المدن، وخريجي التعليم الحكومي لا سيما في المناطق الأقل نموًا (وزارة التعليم، 2022).

2-6-7 ضعف منظومة القروض والمنح الطلابية

تُشكّل إشكالية تمويل الطلاب (Student Financing) بُعدًا إضافيًا من أبعاد أزمة تمويل التعليم؛ إذ تُقدّم المملكة دعمًا واسعًا عبر بنك التسليف والادخار وبعض برامج القروض الجامعية، غير أن آليات هذا الدعم تفتقر إلى الاستدامة المالية والعدالة في التوزيع. ويتشابك هذا البُعد مع إشكالية التوسع في التعليم العالي الخاص حيث تُشكّل الرسوم الدراسية عائقًا فعليًا أمام شرائح متعددة من المجتمع.

2-6-8 تحديات تمويل البحث العلمي والابتكار

يُمثّل ضعف تمويل البحث العلمي في الجامعات السعودية عقبةً أمام تحقيق أهداف رؤية 2030 في بناء اقتصاد معرفي. ورغم وجود مبادرات داعمة كمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية (كاكست)، تبقى نسبة الإنفاق على البحث والتطوير (R&D) إلى الناتج المحلي دون المتوسط لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) البالغ نحو 2.4%، مقارنةً بحوالي 0.8% في المملكة (World Bank Data, 2023).

2-7 أسباب مشكلات تمويل التعليم

2-7-1 الأسباب الهيكلية

أ. الريعية الاقتصادية

يُرسّخ نموذج الاقتصاد الريعي الاعتمادَ على النفط ويُعيق التفكير الاستراتيجي في بناء منظومات تمويل مستدامة. فالوفرة المالية في فترات الطفرات النفطية تُنشئ ثقافة إنفاق مفرطة تفتقر إلى معايير الكفاءة والأثر، بينما تكشف مراحل الشُّح عن غياب بدائل تمويلية متنوعة ومُعدّة مسبقًا.

ب. المركزية الإدارية

تُفرز المركزية الشديدة في إدارة التعليم وتمويله جمودًا يحول دون الاستجابة السريعة للاحتياجات الإقليمية والمحلية. وتتسبب هذه المركزية في هدر موارد بسبب بُعد مراكز القرار عن ميادين التنفيذ، وتضخم الجهاز الإداري، وتأخر المشاريع التطويرية.

ج. غياب نموذج تمويل متكامل

يفتقر النظام التعليمي السعودي إلى نموذج تمويل شامل يربط الموارد المالية بمؤشرات الأداء والمخرجات. فالتمويل يسير وفق المنطق التاريخي (التمويل بحسب الإنفاق السابق) لا وفق الاحتياجات التنموية المستقبلية.

2-7-2 الأسباب التنظيمية والمؤسسية

- ضعف منظومة الحوكمة والشفافية في المؤسسات التعليمية وما يترتب على ذلك من قصور في المساءلة عن استخدام الموارد.
- تعدد الجهات الرقابية وتداخل الصلاحيات بين وزارة التعليم وديوان المراقبة ومجلس الشؤون الاقتصادية.
- محدودية الاستقلالية المالية للمؤسسات التعليمية وضعف قدرتها على التخطيط المالي الذاتي.
- غياب ثقافة قياس الأثر وتقييم العائد على الاستثمار التعليمي في ممارسات التخطيط..

2-7-3 الأسباب الديموغرافية والاجتماعية

تُفرض على المنظومة التعليمية ضغوط ديموغرافية متصاعدة؛ فالتركيبة السكانية للمملكة تتسم بكثافة الشباب (نحو 63% من السكان دون الثلاثين) مما يُضخّم الطلب على التعليم بوتيرة تفوق

إمكانيات العرض الراهنة. ويتضاعف هذا الضغط بفعل التوسع الجغرافي للتجمعات السكانية والنمو السريع في المدن الثانوية (هيئة الإحصاء، 2022).

2-7-4 الأسباب الثقافية

تؤثر الموروثات الثقافية المتعلقة بتفضيل التعليم النظري الأكاديمي على حساب التعليم التقني والمهني في توزيع الموارد التعليمية. كما أن الانتظار الوظيفي الحكومي بدلًا من ريادة الأعمال يُضعف الحوافز نحو تنويع مسارات التعليم واستثماراتها.

2-8 مبادرات رؤية 2030 وتأثيرها في تمويل التعليم

2-8-1 برامج الإصلاح التمويلي الرئيسية

أطلقت رؤية 2030 حزمةً من البرامج والمبادرات الرامية إلى إصلاح منظومة تمويل التعليم، من أبرزها:

أ. برنامج تنمية القدرات البشرية

يستهدف البرنامج تطوير رأس المال البشري بما يُتيح التوافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، ويتضمن مكوّنات تمويلية لتطوير المناهج، وتأهيل المعلمين، وتحديث البيئات التعليمية.

ب. هيئة تقويم التعليم والتدريب (إتقان)

أسهمت إتقان في بناء منظومة قياس وتقويم وطنية تُستخدم مرجعًا لاتخاذ قرارات التمويل على أساس الأداء، وهو توجه يُعدّ تحولًا نوعيًا نحو نموذج التمويل القائم على المخرجات.

ج. برنامج تطوير التعليم العام (تطوير)

خصصت الحكومة مليارات الريالات لتطوير مرافق التعليم العام وتحديث مناهجه وتجهيزاته التقنية، مع التركيز على تعليم الأجيال الرقمية ودمج الذكاء الاصطناعي في التعليم.

د. صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف)

يُعدّ هدف أحد أبرز أذرع التمويل المهني في رؤية 2030، إذ يُموّل برامج التدريب المهني والتأهيل الوظيفي، ويقدم دعمًا للمنشآت التي تُوظّف وتُدرّب الكوادر الوطنية.

2-8-2 توجهات تنويع مصادر التمويل

تتبنى رؤية 2030 عددًا من التوجهات الإصلاحية لتنويع مصادر تمويل التعليم:

- تشجيع الاستثمار الأجنبي في قطاع التعليم العالي والخاص.
- تطوير آليات الشراكة العام-الخاص (PPP) في التعليم.
- تحفيز تمويل الشركات لبرامج التدريب المهني المزدوج.
- تفعيل دور الوقف التعليمي وتطوير أدوات استثماره.
- تطوير آليات التمويل بالمخرجات لمؤسسات التعليم العالي.
- إطلاق برامج الصكوك الحكومية التعليمية وسندات التعليم.

2-8-3 تقييم أثر الإصلاحات التمويلية

رغم طموح هذه المبادرات وجوهريتها، يرصد المحللون جملةً من تحديات التنفيذ التي تُقيّد أثرها الفعلي:

- الفجوة بين الإعلان والتنفيذ: وجود فجوة زمنية وإجرائية بين إعلان المبادرات وترجمتها إلى تحولات فعلية في بنية التمويل.
- ضعف قدرة المؤسسات التعليمية على استيعاب الإصلاح: تفتقر بعض المؤسسات إلى الكفاءة المؤسسية اللازمة لتشغيل النماذج التمويلية الجديدة.
- مقاومة التغيير: تواجه إصلاحات التمويل مقاومةً من داخل المنظومة التعليمية ذاتها نتيجة الارتباط بالأنماط التقليدية.

- تحدي التوثيق والمتابعة: محدودية منظومات متابعة الأثر وقياسه.

2-9 التجارب الدولية في تمويل التعليم

2-9-1 التجربة الفنلندية

تُقدّم فنلندا نموذجًا احتذائيًا في كفاءة تمويل التعليم؛ إذ تعتمد على تمويل عام شامل يُوزَّع بعدالة جغرافية صارمة، مع مرونة واسعة للمؤسسات التعليمية في إدارة مواردها. ويُركّز النموذج الفنلندي على جودة تأهيل المعلمين وتدريبهم باعتبارها الاستثمار الأعلى عائدًا في المنظومة التعليمية (Sahlberg, 2015). وقد حققت فنلندا اتساقًا لافتًا في جودة التعليم بين مناطقها الجغرافية المختلفة، مما يُقدّم درسًا مهمًا في عدالة التوزيع.

2-9-2 التجربة الكورية الجنوبية

تجمع كوريا الجنوبية بين التمويل الحكومي الكبير للتعليم الأساسي، وآليات تمويل ذاتي مبتكرة للتعليم العالي، مع استثمار موسع في التعليم التقني والمهني المرتبط بالصناعة. وقد نجحت في بناء نظام تعليمي يستجيب باستمرار لاحتياجات اقتصاد تكنولوجي متسارع. ويُعدّ نموذج الشراكة بين الجامعات والشركات الكورية في تمويل البحث والتطوير من أكثر النماذج انتشارًا وإلهامًا على المستوى الدولي.

2-9-3 التجربة الإماراتية

تُقدّم الإمارات تجربة خليجية متقدمة في تنويع تمويل التعليم؛ إذ نجحت في استقطاب جامعات دولية مرموقة للعمل في مناطق حرة تعليمية متخصصة، وبناء منظومة تمويل مختلطة تجمع الحكومة

والقطاع الخاص والاستثمار الأجنبي. كما أسهم قطاع التعليم الخاص في الإمارات في رفع الجودة الكلية للتعليم من خلال المنافسة الحرة ضمن إطار تنظيمي صارم.

درس رئيسي	نموذج التوزيع	نسبة القطاع الخاص	مصدر التمويل الرئيسي	الدولة
الجودة في التدريب	توزيع متساوٍ	~10%	حكومي مركزي	فنلندا
ربط التعليم بالصناعة	تنافسي	~40%	حكومي + ذاتي	كوريا الجنوبية
الجامعات الدولية	مختلط	~55%	حكومي + خاص + أجنبي	الإمارات
الكفاءة الإنفاقية	مركزي/كفء	~20%	حكومي ممنهج	سنغافورة
يحتاج تنويعًا	مركزي	~30%	حكومي نفطي	المملكة

2-10 متطلبات الإصلاح التمويلي

2-10-1 نحو نموذج تمويل تشاركي مستدام

يستلزم الإصلاح التمويلي الفعّال الانتقال من نموذج التمويل الحكومي الأحادي إلى نموذج تشاركي متعدد المصادر، يقوم على المرتكزات الآتية:

- تنويع مصادر التمويل: إطار استراتيجي يُوزّع أعباء التمويل بين الحكومة، والقطاع الخاص، والوقف، والمنح الدولية، ومساهمات الأسر (في التعليم العالي تحديدًا).
- التمويل القائم على الأداء: ربط مخصصات التمويل بمؤشرات الجودة والمخرجات، وليس بالإدخالات التاريخية.
- التمويل المراعي للعدالة الجغرافية: صياغة معادلات تمويل تُعطي أوزانًا إضافية للمناطق الأكثر احتياجًا.
- صناديق تمويل متخصصة: إنشاء صناديق سيادية أو شبه حكومية لتمويل تطوير التعليم بمعزل عن تقلبات أسعار النفط.

- نماذج الشراكة العام–الخاص المبتكرة: تطوير أطر تعاقدية واضحة تُحدد حقوق القطاع الخاص وحوافزه في الاستثمار التعليمي.

2-10-2 الإصلاحات المؤسسية والحوكمية

لا يكتمل الإصلاح التمويلي دون إصلاحات مؤسسية تعالج الأسباب الجذرية للقصور:

- منح المؤسسات التعليمية استقلالية مالية وإدارية موسّعة تُعزّز مرونتها في تعبئة الموارد واستخدامها.
- بناء منظومات قياس الأثر والمساءلة المالية في جميع مستويات النظام التعليمي.
- تطوير كفاءات القيادة المالية في المؤسسات التعليمية من خلال برامج تدريب متخصصة.
- ربط ميزانيات التعليم بالخطط الاستراتيجية متوسطة وبعيدة المدى بدلًا من نمط التخطيط السنوي.
- تفعيل دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في رقابة الإنفاق التعليمي.

2-10-3 تطوير التعليم التقني والمهني تمويليًا

نظرًا لمحورية التعليم التقني والمهني في رؤية 2030 وبرنامج الاستثمار الصناعي، تستدعي هذه المرحلة:

- إنشاء صندوق وطني لتمويل التدريب المهني يُموَّل من مساهمات المنشآت والحكومة معًا.
- اعتماد نموذج التعليم المزدوج الألماني (Dual Education) الذي يُشارك فيه صاحب العمل بتمويل جزء من التدريب.
- منح حوافز ضريبية للشركات التي تستثمر في تدريب الكوادر الوطنية ضمن برامج معتمدة.
- ربط مخصصات التمويل في التعليم التقني بإحصاءات سوق العمل ومؤشرات الطلب القطاعي.

2-10-4 تنشيط الوقف التعليمي

يُمثّل الوقف التعليمي فرصة استراتيجية واعدة لتنويع مصادر تمويل التعليم على المدى البعيد. وتستلزم تنشيطه:

- إطلاق منصة وطنية رقمية لإدارة الأصول الوقفية وتعظيم عوائدها.
- تشجيع التوجه نحو الأوقاف التعليمية المتخصصة (وقف الكراسي البحثية، وقف المنح الدراسية).
- إصدار صكوك وقفية تعليمية تستقطب الاستثمارات الإسلامية الخاصة نحو قطاع التعليم.
- بناء شراكات مع الوقف الدولي الإسلامي لدعم الجامعات والمراكز البحثية السعودية.

2-11 النتائج والتوصيات

2-11-1 النتائج

توصل البحث إلى جملة من النتائج الجوهرية:

1. يظل نموذج تمويل التعليم في المملكة مرتكزًا بصورة مفرطة على الإيرادات النفطية، مما يُعرّضه للتقلبات ويُعيق التخطيط المالي المستدام.
2. رغم ضخامة الإنفاق التعليمي، تبرز فجوات جوهرية في الكفاءة الاتفاقية، تتجلى في التضخم الإداري، وضعف الربط بين التمويل والمخرجات، وتفاوت جودة الخدمة التعليمية بين المناطق.
3. يبقى دور القطاع الخاص في تمويل التعليم محدودًا وأدنى من المأمول، في ظل قصور في الأطر التنظيمية والحوافز الاستثمارية.
4. تُعاني مناطق عديدة خارج المدن الكبرى من تفاوت حاد في توزيع الموارد التعليمية يُمس مبدأ تكافؤ الفرص.
5. يستقطب التعليم التقني والمهني نسبة إنفاق دون المستوى المطلوب قياسًا بأولويات سوق العمل ومتطلبات رؤية 2030.

6. أطلقت رؤية 2030 مبادرات إصلاحية واعدة في قطاع تمويل التعليم، غير أن الفجوة بين الإعلان والتنفيذ الفعلي لا تزال قائمة وتستدعي رصدًا دقيقًا.
7. تُتيح التجارب الدولية الناجحة (فنلندا، كوريا الجنوبية، الإمارات) دروسًا عملية قابلة للتكييف مع البيئة السعودية لتطوير نماذج تمويل أكثر كفاءةً وعدالةً وتنوعًا.

2-11-2 التوصيات

أ. على مستوى السياسات الكلية

1. إصدار استراتيجية وطنية لتمويل التعليم 2025–2035 تُحدد مصادر التمويل وآلياته ومؤشرات أدائه بعيدًا عن التقلبات النفطية.
2. إنشاء صندوق سيادي مستقل لتمويل تطوير التعليم يعمل بمعزل عن الميزانية العامة ويُغذَّى بمخصصات ثابتة من الإيرادات النفطية وعوائد الاستثمار.
3. تبني إطار تمويل قائم على الأداء (Performance-Based Funding) يربط مخصصات المؤسسات التعليمية بمعايير جودة واضحة وقابلة للقياس.

ب. على مستوى تنويع مصادر التمويل

1. تطوير حزمة حوافز ضريبية وتنظيمية شاملة لجذب القطاع الخاص للاستثمار في التعليم.
2. إطلاق برنامج وطني للشراكات التعليمية الصناعية في التعليم التقني والمهني.
3. تفعيل منظومة الأوقاف التعليمية وتطوير أدواتها الاستثمارية.
4. السماح للجامعات الحكومية باستيفاء رسوم دراسية رمزية مع توفير منظومة منح وقروض ميسّرة للفئات المستحقة.

ج. على مستوى الكفاءة الاتفاقية

1. الشروع في إصلاح هيكلي يُخفّض التضخم الإداري ويُحوّل الموارد المُوفَّرة نحو الإنفاق المباشر على التعليم.
2. تطوير منظومة لمتابعة الأثر الاجتماعي والاقتصادي للإنفاق التعليمي بالاستعانة بمنهجية العائد على الاستثمار (ROI).
3. اعتماد نماذج تقديم الخدمات التعليمية الرقمية لتوسيع النطاق وخفض التكلفة الحدية.

د. على مستوى العدالة الجغرافية

1. إعادة صياغة معادلة توزيع الموارد التعليمية بما يُعطي أوزانًا تصحيحية للمناطق الأقل نموًا.
2. الاستثمار في البنية التحتية التعليمية في المناطق النائية واستقطاب المعلمين المؤهلين بحوافز ملائمة.
3. توظيف التعليم الإلكتروني المدعوم حكوميًا وسيلةً لتجسير الفجوة الجغرافية في الخدمة التعليمية.

عاشرًا: الخاتمة

يُفضي هذا البحث إلى خلاصة جوهرية مفادها أن إصلاح تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية يُمثّل أحد أكثر التحديات تعقيدًا وأهميةً في مسيرة تحقيق رؤية 2030؛ إذ يقع في قلب معادلة التنمية البشرية المستدامة ويرتبط ارتباطًا مباشرًا بأهداف التنويع الاقتصادي وتحقيق المواطنة الإنتاجية.

إن الانتقال من نموذج التمويل الحكومي الريعي إلى نموذج تمويلي تشاركي متعدد المصادر لا يمثّل ترفًا تنمويًا، بل ضرورة استراتيجية. ذلك أن مستقبل المملكة في اقتصاد ما بعد النفط يتوقف في جوهره على جودة رأسمالها البشري، الذي لا يتشكّل إلا في حضن منظومة تعليمية مُموَّلة تمويلًا رشيدًا وكفؤًا وعادلًا.

وإن رؤية 2030 بما أرسته من مرتكزات إصلاحية وما أطلقته من مبادرات مبتكرة قد فتحت آفاقًا واسعة أمام تحويل التعليم السعودي. غير أن الأمل في تحقيق هذه الرؤية يبقى رهينًا بالإصرار على تجسير الفجوة بين الخطاب الإصلاحي والتنفيذ الميداني، وبالشجاعة في مواجهة الأسباب الهيكلية العميقة لمشكلات التمويل، لا الاكتفاء بالمعالجة السطحية.

ويُوصي البحث بالشروع في بناء نظام تعليمي يستحق موارده، ويُعظّم عوائدها، ويُسخّرها لخدمة إنسان سعودي مُبدع ومُنتج وقادر على قيادة مسيرة التنمية في القرن الحادي والعشرين.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: المراجع العربية

وزارة التعليم، المملكة العربية السعودية. (2023). *التقرير السنوي لقطاع التعليم: المؤشرات والإنجازات*. الرياض: وزارة التعليم.

وزارة المالية، المملكة العربية السعودية. (2024). *بيان الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2024م*. الرياض: وزارة المالية.

هيئة الأوقاف، المملكة العربية السعودية. (2022). *التقرير السنوي للأوقاف: الأصول والعوائد*. الرياض: الهيئة العامة للأوقاف.

هيئة الإحصاء، المملكة العربية السعودية. (2022). *كتاب الإحصاء السنوي: التعليم والسكان*. الرياض: الهيئة العامة للإحصاء.

صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف). (2023). *تقرير سوق العمل السعودي: المؤشرات الفصلية*. الرياض: هدف.

مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية. (2021). *رؤية المملكة 2030: التقرير المرحلي للتعليم*. الرياض: مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية.

الرشيد، م. (2020). اقتصاديات التعليم في المملكة العربية السعودية: تحديات الكفاءة والجودة. *مجلة التربية وعلم النفس، 72*(3)، 45–78.

البنك المركزي السعودي (ساما). (2023). *التقرير السنوي للاقتصاد الوطني*. الرياض: البنك المركزي السعودي.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

Becker, G. S. (1964). *Human Capital: A Theoretical and Empirical Analysis*.ChicagoUniversity of Chicago Press

Bray, M. (2014). *The Challenge of Privatization in Education: Dimensions, Variations and Responses*. In I. Macpherson et al. (Eds.), Handbook of Education Policy .London: Routledge

Hanieh, A. (2018). *Money, Markets, and Monarchies: The Gulf Cooperation Council and the Political Economy of the Contemporary Middle East*. Cambridge: Cambridge .University Press

,Oates, W. E. (1999). An Essay on Fiscal Federalism. *Journal of Economic Literature* .1149-1120 , (3)*37*

.OECD. (2022). *Education at a Glance 2022: OECD Indicators*. Paris: OECD Publishing https://doi.org/10.1787/3197152b-en

Sahlberg, P. (2015). *Finnish Lessons 2.0: What CanThe World Learn from Educational Change in Finland?* New York: Teachers College Press

Samuelson, P. A. (1954). The Pure Theory of Public Expenditure. *Review of Economics and Statistics, 36(*4) , 387-389.

, Schultz, T. W. (1961). *Investment in Human Capital. American Economic Review, 51*(1) 17-1.

Tilak, J. B. G. (2016). Public Expenditurein Education in Index Does :In ?Ensure Equity *.Journal of Education Finance, 42*(2) , 106-134

:UNESCO. (2023). *Global Education Monitoring Report: Technology in Education*. Paris .UNESCO

World Bank. (2020). *The Human Capital Project: The Human Capital Index*. Washington .DC: World Bank

.World Bank Data. (2023). *Research and Development Expenditure (% of GDP)* Retrieved from https://data.worldbank.org